

القرار ١٩٠١ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٢٤٣، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً برسالي الأمين العام الموجهتين إلى رئيس المجلس، بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/571) و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/601)، اللتين أرفق بهما رسالتين من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة الدولية") مؤرختين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تباعاً،

وإذ يشير إلى قراراته ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ١١٦٥ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ و ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٤١١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ و ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ و ١٧١٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٤ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٨٥٥ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

وإذ يشير بصفة خاصة إلى قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، اللذين يدعو فيهما مجلس الأمن المحكمة الدولية إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل إتمام التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠،

وإذ يحيط علماً بما ورد في تقرير المحكمة الدولية بشأن استراتيجية الإنجاز

(S/2009/587) من أنه لن يتسنى لها، في تقديرها، إنجاز جميع أعمالها في عام ٢٠١٠،

وإذ يشير إلى أن المجلس مدد، في قراره ١٨٧٨ (٢٠٠٨) فترة ولاية القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، الأعضاء في الدوائر الابتدائية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب؛ وقرر أن يستعرض مسألة تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة الدولية الأعضاء في دائرة الاستئناف، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في ضوء ما تحرزته المحكمة الدولية من تقدم في تنفيذ استراتيجية إنجازه،

واقترعا منه باستصواب تمديد الإذن الممنوح للأمين العام في القرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨) بتعيين قضاة مخصصين إضافة إلى القضاة المخصصين التسعة المأذون بتعيينهم بموجب النظام الأساسي، وذلك كتدبير مؤقت لتمكين المحكمة الدولية من إتمام المحاكمات وإجراء محاكمات إضافية في أقرب وقت ممكن لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز،

وإذ يبحث المحكمة الدولية على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بإنجاز أعمالها،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يؤكد اعتماده تمديد فترة ولاية كافة قضاة المرحلة الابتدائية في المحكمة الدولية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استنادا إلى جدول المحاكمات المتوقعة الذي وضعته المحكمة وتمديد فترة ولاية كافة قضاة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب، ويطلب إلى رئيس المحكمة الدولية أن يقدم إلى المجلس جدولاً مستكملاً لقضايا المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف، يشمل معلومات عن القضاة الذين سيطلب تمديد فترة ولايتهم أو إعادة تعيينهم في دائرة الاستئناف؛

٢ - يقرر أنه لكي تُتم المحكمة الدولية المحاكمات القائمة أو تجري محاكمات إضافية، فإنه يجوز من حين لآخر أن يتجاوز مؤقتاً مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم اثني عشر قاضياً كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة؛

٣ - يقرر أن يُتم القاضي إيريك موز، رغم انتهاء فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قضية سيتاكو التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته؛ ويحيط علماً باعتزام المحكمة الدولية إتمام القضية قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠؛

٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظرها.